TD/B/42(1)/17
TD/B/WG.7/8

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التقريـــر النهائـــي للفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية المدرج فيه تقريره عن دورته الثانية

المعقودة بقصر الأمم في جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/42(1)/17
TD/B/WG.7/8
3 August 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

التقريـــــر النهائـــي للفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية المدرج فيه تقريره عن دورته الثانية

المعقودة بقصر الأمم في جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥

المحتويات

مقدمة

الجزء الأول: الاستنتاجات والتوصيات

الجزء الثاني: أعمال الدورة الثانية

الفقرات

مقدمة . . . . . ١ - ٤

الفصل

الأول- التفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية: . . . . . ٥ - ١٦

(أ) توليد المدخرات المحلية

(ب) الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل

تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الثاني- أعمال الجلسة العامة الثامنة (الختامية) . . . . . ١٧ - ٢٩

الثالث- المسائل التنظيمية . . . . . ٣٠ - ٣٥

المرفقات

الأول- موجز أعدته الأمانة للنقاط الأساسية المثارة في المناقشات

(أ) الدورة الأولى (انظر المرفق الثاني، الوثيقة TD/B/42(1)/2-TD/B/WG.7/4)

(ب) الدورة الثانية (انظر أدناه)

الثاني- اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية

الثالث- تقريرا الفريق العامل المخصص، والوثائق التي أعدتها الأمانة، والعروض القطرية وورقات الخبراء

الرابع- قائمة الخبراء المشاركين في الدورتين الأولى والثانية

الخامس- العضوية والحضور (الدورة الثانية)

مقدمة

١- أنشأ مجلس التجارة والتنمية في مقرره ٤١٥ (د-٤٠) الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية. وعملا باختصاصات الفريق العامل المخصص كما اعتمدها المجلس (انظر المرفق الثاني)، عهد إلى الفريق بمهمة تحليل الصلة بين تنمية قدرة مؤسساتية محلية، لا سيما بصدد تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين العملية الإنمائية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نموا. وفي هذا التحليل، ينبغي للفريق العامل أن يغطي دور الدولة في إيجاد بيئة تمكن من تعزيز روح المبادرة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات، والتفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والأنظمة المصرفية، وتنمية الصادرات ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأخيرا تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني.

٢- وعقد الفريق العامل المخصص دورتين خلال فترة ثلاثة أشهر. وعُقدت الدورة الأولى في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في حين عُقدت الدورة الثانية في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣- وتقدمت بدراسات أو عروض قطرية عن دور مؤسسات المشاريع في التنمية كلٌ من بوليفيا والصين وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية التشيكية ومصر واثيوبيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغينيا وأندونيسيا وكينيا وليتوانيا وماليزيا وموريشيوس ونيجيريا والنرويج ورومانيا وسلوفاكيا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. كما تقدم بإسهامات خطية الخبراء الذين شاركوا في دورتي الفريق العامل المخصص. وترد في المرفق الثالث قائمة كاملة للمساهمات والدراسات القطرية التي أعدها هؤلاء الخبراء.

٤- وأجرى الفريق العامل المخصص في دورته الأولى (٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥) تحليلا لدور الدولة في إيجاد بيئة تمكّن من تعزيز روح المبادرة والمؤسسات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع الإشارة إلى الإطار التنظيمي وهيكل الحوافز، وتنمية الموارد البشرية، وبناء المؤسسات والدعم المؤسسي وإدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. كما درس الفريق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الصادرات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمزايا التي يمكن أن تنجم عن عملية العولمة.

٥- وركّز الفريق العامل المخصص في دورته الثانية (٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥) على التفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى توليد المدخرات المحلية وفرص الوصول إلى الأسواق المالية ومصادر التمويل الأخرى. كما سعى إلى تعيين المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لتنمية السياسات التي تعزز من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦- ويتضمن هذا التقرير النهائي الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المخصص في دورته الثانية والتقرير عن أعمال الدورة الثانية. ومرفق موجز أعدته الأمانة للنقاط الأساسية التي وردت في المناقشات غير الرسمية أثناء الدورة الثانية. وفيما يتعلق بالنقاط الأساسية التي وردت في المناقشات الموضوعية للدورة الأولى، أعدت الأمانة موجزا مماثلا أرفق بتقرير الدورة الأولى (TD/B/42(1)/2 - TD/B/WG.7/4، المرفق الثاني).

الجزء الأول

الاستنتاجات والتوصيات

اجتمع الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية في دورتين (الدورة الأولى في ٣-٧ نيسان/أبريل، والثانية في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥) بغية الاضطلاع بالعمل المسند إليه على النحو المحدد في اختصاصاته المعتمدة من مجلس التجارة والتنمية في مقرره ٤١٥ (د - ٤٠) (انظر المرفق الثاني). وبعد أن اختتم الفريق المخصص أعمال دورته الثانية، اعتمد الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١- يعرب عن تقديره للحكومات التي قدمت عروضا قيّمة بشأن تجارب بلدانها فيما يتعلق بتنمية روح المبادرة والمؤسسات، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٢- يعرب عن شكره لهيئة الخبراء على اسهاماتهم الهامة في أعمال الفريق العامل المخصص وكذلك على مساهماتهم المكتوبة المفيدة؛

٣- يعرب عن تقديره للأمانة على الوثائق المتميزة المقدمة إلى الفريق العامل المخصص بشأن البنود الموضوعية التي نظرها في دورتيه، وكذلك على الملخصات المفيدة للمناقشات التي أجريت في الدورتين؛

٤- يرحب بالحوارات الغنية والبنّاءة التي جرت في أول عملية دولية حكومية من نوعها تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي أتاحت للفريق العامل المخصص استلهام الدروس وتعميق الفهم من التجارب الوطنية بشأن القضايا الموضوعية الأربع المطروحة على الفريق العامل المخصص -- وتهيئة المناخ المناسب لتنمية روح المبادرة والمؤسسات، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الصادرات، واحتياجات ومشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التمويل -- وتحديد "أفضل الممارسات" وغيرها من عناصر السياسات على الصعيدين الوطني والدولي مما يمكن أن يسهم في تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العملية الانمائية، على نحو ما ينعكس في الملخصات التي أعدتها الأمانة (انظر المرفق الأول)؛

٥- يرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العملية الانمائية والحاجة إلى ايجاد بنية أساسية داعمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تشمل في جملة أمور، ما يلي:

- ايجاد الملائم من ظروف الاقتصاد الكلي وإطار سليم للسياسات والتجارة لتنمية الأنشطة التجارية، وتعبئة الموارد، والتنمية المؤسسية المالية، وتشجيع الإقراض طويل الأجل لتنمية المؤسسات؛

- تدابير السياسة والدعم لتعزيز توافر المدخلات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكفاءة استخدامها، بما في ذلك التمويل، ومعلومات الأسواق والتدريب، وكذا تعزيز قدرات المؤسسات وروابطها بغية تيسير تنمية المؤسسات وتوسعها في أسواق الصادرات؛

- تعزيز مختلف أنواع المؤسسات المالية، بما في ذلك المصارف القائمة على المجتمعات المحلية، مع مراعاة أهمية الاتصال الشخصي في تعبئة المدخرات المحلية، وكذا أهمية الحوار فيما بين صانعي السياسات، ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- التعاون التقني دعما لتنمية السياسات، وبناء المؤسسات، والتعاون بين الشركات من أجل تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العملية الانمائية.

٦- يوصي باستمرار وتعزيز التعاون التقني سواء بالدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودورها في تنمية التجارة، بما في ذلك في المجالات التالية: اطار للسياسات وللتجارة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ الدعم المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تعزيز الروابط بين الشركات وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تحسين قدرات التسويق؛ والتعاون الاقليمي بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما يشمل الربط الشبكي لوكالات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٧- يلاحظ أن البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد التاسع يتناول بالتحديد "تعزيز تنمية المؤسسات والقدرة على المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال"؛

٨- يرى أن المواضيع التالية تستحق مزيدا من التحليل والدراسة:

(أ) طبيعة وأسباب عيوب السوق التي تعوق استمرارية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) تحليل تكاليف وفوائد هياكل وبرامج الحوافز، من مثل ضمانات الاقراض والائتمان القائمين على السياسات، من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك أثرها على ميزانياتها؛

(ج) كفاءة مختلف أنواع أنشطة التعاون التقني من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء التجارب المستفادة وآراء البلدان والمؤسسات المتلقية؛

(د) تحسين وتنويع القطاع المالي من أجل تعزيز تنمية المؤسسات؛

(هـ) تيسير الروابط بين الشركات، بما في ذلك، عن طريق الربط الشبكي وتعزيز مستويات تبادل المعلومات.

٩- يرى أن نتائج أعمال الفريق العامل المخصص على نحو ما تنعكس في تقريره النهائي وفي تقرير دورته الأولى، توفر مدخلات مفيدة للأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع؛

١٠- يقرر إحالة تقريره النهائي إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية للنظر فيه، بما في ذلك المسألة المتعلقة بأية متابعة مؤسسية.

الجزء الثاني

اعمال الدورة الثانية

مقدمة

١- عـُقدت الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ في قصر الأمم، جنيف. وعقد الفريق العامل المخصص، أثناء الدورة، أربع جلسات عامة (الخامسة إلى الثامنة) وخمس جلسات غير رسمية.

ألف- البيان الافتتاحي

٢- لاحظ **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** بارتياح، وهو يرحب بالمشتركين، أن أعمال الدورة الأولى لقيت قدرا كبيرا من الاهتمام من جانب الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وقال إنه قد أعجب بوجه خاص بكون المشتركين لم يعرِضوا عن معالجة المسائل الصعبة وأنهم كانوا صريحين في وصف المشاكل القائمة. وإن اختلاف أوضاع البلدان وتباين مستويات التنمية قد اقتضيا اتباع مجموعة متنوعة من النهج القطرية إزاء تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أظهرت المداولات تنوعا ثريا في الآراء والخبرات وأتاحت إلقاء نظرة ثاقبة على دور الحكومات الحاسم في تهيئة بيئة مواتية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا أن من المتفق عليه بوجه عام أن الحكومات قد تحتاج الى أن تتدخل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة عندما تكون هناك جوانب فشل ملحوظة في عمل السوق، ورقابة على السوق الاحتكارية، وحواجز بيروقراطية أو تنظيمية أمام المنافسة والولوج الى السوق، أو عندما تشكل السياسات المنحازة لصالح المؤسسات الكبيرة عائقا يمنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المنافسة بفعالية.

٣- وانتقل إلى البندين الموضوعيين المدرجين على جدول الأعمال فقال إنه واثق بأنه سيتم استخلاص الأفكار الثاقبة القيـّمة والدروس المستفادة من تبادل التجارب القطرية فيما يتعلق بـ(أ) التفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية، (ب) تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعماً لوضع سياسة لتعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا إن مسألة التمويل ذات أهمية حيوية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تنمية قابلة للاستمرار، لأن وصولها إلى المؤسسات المالية الرسمية والأسواق المالية المنظمة كثيرا ما يخضع لقيود، مما يضطرها إلى أن تعتمد بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة على مدخراتها الخاصة وعلى ما تستبقيه من أرباح من أجل تمويل عملياتها. وقد دلت التجربة على أن إقامة تعاون أوثق فيما بين الشركات الصغيرة، وبين الشركات الكبيرة والصغيرة، مع تقديم الدعم الحكومي المناسب، يمكن أن يؤدي دورا هاما في تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. ويبدو أن هناك توافقا عاما في الآراء على وجوب قيام الحكومات باتخاذ تدابير تهدف إلى التقليل من المخاطر الملازمة لاقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما يتصل به من تكاليف، بما في ذلك وضع برامج لضمان القروض، لأنه يمكن أن يكون لهذه التدابير تأثير هام على مواقف المصارف التجارية وممارساتها. ويتعين، في الوقت ذاته، النظر في التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المعنوية. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومات أن تساعد عن طريق تعزيز

تنمية المؤسسات المالية التي توفر خدمات مكيفة مع حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيرا، ينبغي تشجيع الروابط بين الشركات لأنها يمكن أن تجلب فوائد وفورات الحجم وأن تعزز القدرة التفاوضية للشركات الصغيرة في تعاملها مع المؤسسات المالية. وقد حددت الأمانة أربعة مجالات عريضة يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: (أ) إطار السياسة العامة والإطار التجاري لتنمية المؤسسات، مع الاهتمام بوجه خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) الدعم المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ج) تعزيز الروابط بين الشركات وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (د) التعاون الاقليمي بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأردف قائلا إن مجتمع المانحين قد قام بدور هام في هذا الصدد، وسيواصل بلا شك القيام بهذا الدور.

٤- ولاحظ في الختام أن قيام الفريق العامل المخصص بتحديد "أفضل الممارسات" وغيرها من العناصر الهامة المتعلقة بالسياسة العامة على المستويين الوطني والدولي يمكن أن يساعد إلى حد كبير في البحث عن السبل الكفيلة بتعزيز دور المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية التنمية.

الفصل الأول

التفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية:

(أ) توليد المدخرات المحلية
(ب) الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل

تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

(البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال)

٥- عرضت على الفريق العامل المخصص، للنظر في هذين البندين، الوثيقتان التاليتان:

"القضايا المتعلقة بحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد(TD/B/WG.7/6)؛

"التعاون التقني من أجل وضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم"، تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/WG.7/7).

٦- عرض رئيس فرع الخصصة وتنمية المؤسسات التقريرين الموضوعيين اللذين أعدتهما الأمانة. ويتناول التقرير الأول، وهو "القضايا المتعلقة بحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل" (TD/B/WG.7/6)، الأسباب الرئيسية للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضمان الحصول على التمويل المناسب من أجل تنميتها وتوسيعها. ويناقش هذا التقرير أيضا دور القطاع الرسمي، الذي يضم المصارف التجارية، والمصارف الانمائية، والمؤسسات المالية الخاصة المكرسة لمؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومصارف الادخار والتعاونيات الائتمانية، والمصارف الريفية، ورأس المال السهمي ورأس المال المساهم. ويبرز التقرير دور التمويل غير الرسمي، الذي يشمل التمويل الذي يوفره مقرضو الأموال الأفراد، ورابطات الادخار والاقراض المتبادل، وشركات التضامن، وما يتصل بذلك من قضايا، بما فيها الجوانب التنظيمية. وتخلص الوثيقة إلى بحث التدابير الكفيلة بتعزيز حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، بما في ذلك توليد المدخرات المحلية. أما التقرير الثاني، وعنوانه "التعاون التقني من أجل وضع سياسة لتعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/G.7/7)، فيناقش مجالات الاهتمام الرئيسية بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها تعزيز التعاون التقني ووضع سياسة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التنمية. وهو يستند إلى أعمال ونتائج الدورة الأولى، وبخاصة ما يتعلق بخلق ظروف "اطارية" مواتية، إلى جانب اطار سليم للسياسة العامة وإطار تجاري سليم، فضلا عن ظروف سوق ناجعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلا إن تدابير الدعم القائمة على السوق والمقدمة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تكفل توافر وكفاءة استخدام مدخلات أساسية، مثل المعلومات عن التمويل والأسواق، تحتاج إليها الشركات لتنمّي نفسها ولتتوسع نحو أسواق

التصدير. وقد تم التسليم أيضا بأهمية تعزيز الروابط فيما بين الشركات على المستويين المحلي والدولي، من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحديثها. وأكد في الختام أهمية الدور الذي يقوم به مجتمع المانحين في توفير الدعم في مجالات شتى، منها، مثلاً، تعزيز القدرة البحثية والمؤسسية والروابط فيما بين الشركات، فضلا عن تقوية التعاون الاقليمي بشأن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، بقصد تعزيز دور هذه المؤسسات في عملية التنمية.

٧- وقال ممثل **اليابان** إنه لا بد، لنجاح التنمية الاقتصادية، من مساندة القطاع الخاص والسعي إلى تعزيز روح المبادرة وزيادة الانتاجية. وأضاف قائلا إن مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دورا هاما في تحقيق هذا الهدف. وفي حين أن سياسة "الحد الأقصى من الانفتاح والحد الأدنى من التدخل" قد تكون أفضل سياسة تجاه مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الحكومة تضطلع فعلا بدور في تهيئة بيئة تمكينية مواتية تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى المعلومات والموارد البشرية والأسواق المالية. ويعد قيام قطاع مالي ناجع ونموه شرطا أساسيا لتنمية قطاع خاص قابل للحياة؛ بيد أن حصول مشاريع الأعمال الصغيرة على الأموال المصرفية بأسعار فائدة يمكن احتمالها أمر بالغ الصعوبة بشكل عام. ولتقويم هذا الوضع، فضلا عن الاسراع في تحقيق هدف تنمية الأسواق المالية، أنشئت في اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وماليزيا مؤسسات مالية متخصصة. وأسهمت هذه المؤسسات في نمو هذا القطاع. وعلى الرغم من أن التمويل القائم على السياسات العامة يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن بواسطتها للحكومات أن تدعم قيام أسواق مالية سليمة، فإنه ينبغي ألا يستخدم إلا كتدبير مؤقت للتغلب على بعض "جوانب فشل السوق" مثل العوامل الخارجية، و"ندرة العوائد الشمبيترية" و"مبدأ الخطر المتزايد"، كما أشير في "تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤"، الذي أعده الأونكتاد. وينبغي ألا تنفذ أي تدابير من هذا القبيل إلا على نطاق صغير وأن تهدف إلى تعزيز الجزء القاصر من الأنشطة المالية الخاصة، إلى الوقت الذي تكتسب فيه هذه الأخيرة القدرات لتوفير رأس المال وإدارة المخاطر في الأجل الطويل. وأوجز بعد ذلك ثلاثة اعتبارات هامة لدى تطبيق التمويل القائم على السياسات العامة: (أ) من شأن الإفراط في توفير الائتمان للسوق المالية خلق ضغوط تضخمية وعدم كفاءة في تخصيص الموارد القابلة للاستثمار النادرة؛ (ب) ينبغي ألا تكون الميادين المالية المحددة في وضع تنافسي مع ميادين المؤسسات المالية الخاصة؛ (ج) إزالة التأثير الحكومي في عملية اتخاذ قرارات الإقراض من جانب المؤسسات المالية شبه الحكومية. وقد كان التمويل القائم على السياسات العامة في اليابان ناجحاً بسبب ظروف الاقتصاد الكلي التي جرى في ظلها. ومن الأمور الوثيقة الصلة بالموضوع في هذا السياق احتواء الضغوط التضخمية من خلال تنفيذ سياسات جيدة لإدارة الاقتصاد الكلي، مقترنة بصرامة مالية أتاحت إبقاء أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات توازن منخفضة واجتذبت، بالتالي، مدخرات الشعب الياباني دون أن تضعف نزعته إلى التوفير. وعلاوة على ذلك، أمكن، من خلال حوافز مثل الإعفاءات الضريبية، إنشاء نظام لاستبقاء فائض المدخرات النقدية للأسر في معدلات إيداع أقل انخفاضا من معدلات المصارف التجارية. وهكذا أمكن، بفضل التمويل القائم على السياسات العامة، تخفيف العبء عن ميزانية الحكومة. وأخيراً، ساعد برنامج ضمان القروض الذي تطبقه المصارف التجارية في تقديم أموال إضافية إلى السوق، مما زاد في تعزيز برنامج الإقراض الحكومي القائم على السياسات.

٨- وأكد ممثل **أسبانيا**، وهو يتحدث باسم **الاتحاد الأوروبي**، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفها أداة للنمو الاقتصادي. وقال إن الوثائق المفيدة التي أعدتها الأمانة أشارت إلى أشكال عدة من التمويل الذي تقدمه المؤسسات الائتمانية والمصارف الإنمائية وغيرها من المؤسسات المالية التي تلبي حاجات مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أن أساليب تشكيل وبناء رأس مال المخاطرة

تستحق المزيد من الاهتمام. وهناك حاجة إلى دراسة التمويل غير الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو تمويل يعتبره شكلاً من التمويل التكميلي. وإن إنشاء آليات تمويل قابلة للحياة يتوقف، لا على تطوير النظام المالي ونظم المعلومات فحسب، بل أيضاً على تكاليف المعاملات نظراً إلى أنها تؤثر في عوائد الاستثمار، ومن ثم في توافر الائتمان. وأكد عدم تجانس مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وضعفها النسبي في التأثير في التقلبات الاقتصادية وفي تغيرات السوق. وقال إن حل هذه المشاكل أمر ضروري. وإن اختتام المداولات بنجاح ينبغي أن يقود إلى تنفيذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة. وربما كانت هذه الإجراءات أهم مرحلة من مراحل العمل الجاري.

٩- وأعرب ممثل الصين عن تقديره للجودة العالية للوثائق التي أعدتها الأمانة. وقال إن مسألة التمويل تتسم بأهمية على نطاق العالم لأن إمكانية التمويل الذاتي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تكاد تكون محدودة دائماً. ومصادر التمويل الرئيسية، أي المصارف، هي، بالتعريف، مؤسسات تنزع إلى الربح، وإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي تعتبر عادة أضعف من الناحية الاقتصادية إن لم تعتبر غير ذات شأن، قلما تكون في وضع يتيح لها في البداية ضمان ربح للمقرضين. وكل هذه الأمور تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غير جذابة من الناحية المالية. ومن ثم، فإن تعزيز وتحسين النظم المالية الوطنية من شأنهما أن يحسنا فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل في البلدان النامية. وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية في هذا الشأن. ومن المأمول أن توفر تجارب البلدان الأخرى إرشادات عملية بشأن القرارات المتعلقة بتصميم السياسات، كما أن تبادل الآراء بين الخبراء من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في توسيع المعرفة بهذا الموضوع الهام.

١٠- واسترعت ممثلة رومانيا النظر إلى أن التمويل يشكل العامل الرئيسي الذي يعوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدها. وعلى الرغم من بذل جهود لتحديث النظام المصرفي في البلد، فإن عدم توفر تمويل في الأجلين المتوسط والطويل وبشروط معقولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوقت الحاضر أمر يضر بعمليات هذه المؤسسات. وأدى رفع اسعار الفائدة إلى جعل تمويل الديون غير جذاب. ونتيجة لذلك، يضطر منشئو المشاريع إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على مواردهم الخاصة، وهي موارد ثبت في كثير من الأحيان أنها غير كافية. ويطبق الآن مخططان لتقديم قروض ميسرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كجزء من سياسة الحكومة في دعم هذه المؤسسات. وأخيراً، أعربت عن ثقتها بأن الدورة ستتيح للبلدان الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى فيما يتعلق بإنشاء آليات مالية فعالة ووضع سياسات لتيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية، ومعايير لتقييم عمليات التدخل الحكومية وما يتصل بها من إجراءات لصالح مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وآليات لتقوية التعاون الدولي تعزيزا للنمو من خلال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١١- واسترعى ممثل اندونيسيا النظر إلى استنتاج تم التوصل إليه في المناقشة التي اختتمت مؤخراً حول دور المؤسسات في التنمية في سياق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومفاده أن من الأهمية بمكان توسيع الاتصالات والروابط فيما بين مؤسسات الأعمال في البلدان النامية من خلال أمور، منها تنظيم اجتماعات لمؤسسات الأعمال، ونشر المعلومات عن البلدان النامية، وتقديم الدعم إلى رابطات النشاط التجاري مثل غرف التجارة والشركات التجارية وغيرها، وتعزيز المشروعات المشتركة، وعقد اجتماعات بين المشترين والبائعين استناداً إلى تحديد دقيق للإمكانات التجارية. وقال إن كل هذه الأمور وثيقة الصلة باهتمامات الفريق العامل المخصص الحالي. وإن قطاع المؤسسات جزء لا يتجزأ من أنشطة القطاع الخاص

ويمكن أن يصنف بوصفه عامل تنمية. وبالتالي، لا يمكن استبعاده من قرارات السياسة العامة. وإن الدعم الفني لعمل الأونكتاد في هذا المجال يفيد في تمكين قطاع المؤسسات من مجابهة الأسواق العالمية على نحو أفضل، بعد أن تم اختتام جولة أوروغواي. وأضاف قائلاً إن الكثير من التدابير التي تتخذ في أسواق البلدان المتقدمة تشكل عقبات أمام ولوج مؤسسات البلدان النامية إلى الأسواق. وينظر إلى برنامج التصدير في اندونيسيا على أنه محرك النمو الاقتصادي والرفاه. وقد أنشئت لهذه الغاية وزارة للتعاونيات والمؤسسات الصغيرة. وقال في الختام إن على الأونكتاد أن يضطلع بدور هام في اعطاء زخم جديد لوضع برامج تصدير عملية المنحى.

١٢- وأعرب المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية** (البرازيل) عن ثقته بأن الدورة الحالية للفريق العامل المخصص ستسفر عن نتائج إيجابية مثل النتائج التي أسفرت عنها الدورة الأولى. وقال إن الوثائق التي أعدت لهذه الدورة، فيما يتعلق بمشاكل مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإمكاناتها، ذات فائدة كبيرة لمقرري السياسات في كلا الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في بلدان المنطقة. وإن مجموعته تؤيد تماماً العمل الجاري في هذا المجال. وشدد على أن من المعروف تماماً أن نجاح برامج التنمية يتوقف على حيوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٣- وأشار ممثل **الجمهورية التشيكية**، قبل أن ينتقل إلى المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلده، إلى العوامل التي كانت مفروضة خارجياً والتي كان لها أثر ضار في الأجل الطويل على التنمية الاقتصادية لتشيكوسلوفاكيا السابقة، وهي بلد كان يعرف دولياً بجودة منتجاته الصناعية. بيد أن الجمهورية التشيكية قامت، منذ بدء عملية التحول الاقتصادي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وبخاصة منذ تقسيم تشيكوسلوفاكيا السابقة في عام ١٩٩٣، بإجراء إصلاحات اقتصادية تسلم أيضاً بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتنمية الاقتصادية. ويرد في العرض القطري الذي قدم إلى الدورة وصف مفصل لتدابير الدعم لصالح هذه المؤسسات. وقال إن المؤسسات المالية الرئيسية المعنية بمؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مصرف الضمان والتنمية التشيكي - الموراڤي، ومصرف التصدير التشيكي. ويقدم الأول مساعدة مالية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شكل ضمانات لدعم الأسعار ومساهمات في مدفوعات الفائدة، بينما يمول الثاني ائتمانات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من المؤسسات بشروط أفضل من الأسعار والشروط السائدة في السوق. وشدد في الختام على أن دعم الدولة يجب أن يحفز جهود إنشاء المشاريع لا أن يحل محلها. وينبغي أن تهدف هذه الجهود إلى تشجيع منشئي المشاريع المحتملين على بدء أعمالهم التجارية وأن تساعد منشئي المشاريع القائمين على الابتكار والنمو، ومن هنا تنشأ الحاجة إلى قواعد دقيقة لضمان أنجع استخدام ممكن لوسائل الدولة المحدودة.

١٤- وبدأ ممثل **نيجيريا** بتهنئة الرئيس على الطريقة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة وأثنى على جميع الذين اشتركوا في الأعمال التي أنجزت حتى الآن، كما يتضح من موجز تلك الدورة. وقام بعد ذلك بتقديم العرض القطري لنيجيريا الذي أتيح للدورة. وهو يتناول تجربة بلده فضلاً عن قضايا ناقشها الفريق العامل في دورته الأولى حول مسألة تعبئة المدخرات المحلية من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى مصادر مختلفة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نيجيريا، ومنها رأس المال السهمي الشخصي، والإقراض المحلي (العائلي)، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والصناديق والمصارف الوطنية الخاصة. ومع ذلك، لم يكن تدفق الائتمانات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم طاغياً. وكانت المؤسسات المالية الخاصة تتولى تمويل القطاع العام منذ أن بدأ العمل ببرنامج التكيف الهيكلي في عام ١٩٨٦. غير أن المصارف التجارية والمصارف التي تتوخى الربح كثيراً ما تفضل دفع جزاءات بسبب عدم التقيد بالقواعد على الالتزام بتخصيص عشرين في المائة من أموالها الممكن إقراضها للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة الحجم، ساعية إلى تجنب الديون العالية الأخطار. وعلاوة على ذلك، فإن أداء مؤسسات التمويل الإنمائي في توفير الخدمات المالية والخدمات المتصلة بها كان غير مناسب. وعدّد بعد ذلك العقبات التي تعترض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي عقبات ناشئة عن أوجه ضعف في أحوالها الهيكلية. ولجعل هذه المشاريع أكثر جاذبية للمؤسسات المالية، أُنشئ مخطط لضمان الائتمانات في نيجيريا. وقد صمم برنامج الخصخصة والتسويق من أجل تحويل الأوراق المالية الموجودة في حوزة الحكومة الاتحادية إلى أيدي الأفراد العاديين والشركات، وقد ساعد هذا البرنامج إلى حد كبير على طرح أسهم جديدة في البورصة النيجيرية، وحفز نمو السوق المالية، ووسع قاعدة مالكي الأسهم. وبسبب ضخامة الخسائر التي تكبدتها الحكومة، اُوقف بيع الأسهم في المؤسسات العامة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وطُبقت سياسة جديدة هي الايجار التعاقدي، الذي يتم بموجبه تأجير أصول ٢٠ مؤسسة عامة لمنشئي مشاريع محليين أو أجانب على أساس "وضعها القائم". وصمم برنامج التعاون التقني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار البرنامج القطري الرابع الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنيجيريا. وهو يتألف من خمسة برامج فرعية تشمل التنمية الوطنية وبناء القدرات المؤسسية بغرض تعزيز وتقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي اللازم للنهوض بالتنمية الاقتصادية والتخطيط لها ورصدها، وبخاصة عن طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشرعت نيجيريا في اتخاذ إجراءات الهدف منها تعزيز الديمقراطية في نظامها السياسي، وهي تقدر إلى حد كبير ما يبديه المجتمع الدولي في هذا المسعى من روح التفهم والدعم وما يوفره هذا المجتمع، وبخاصة البنك الدولي، من التعاون المالي والتقني وغيره من أشكال التعاون.

١٥- وقال ممثل مصر إن التمويل يعد من أهم العقبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى الرغم من أنه يمكن أن يكون لهذه المشروعات دور رئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وفي خلق فرص العمل، فإنها تحتاج إلى التمويل لتكوين رأسمالها وإلى رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل الجاري. وبالتالي، من الأمور الحيوية أن تحصل على الموارد المالية. وفي مصر، قدم كل من مصارف القطاع العام الأربعة ١٠ ملايين جنيه مصري إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما ساهمت المصارف في إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان وقامت الشركة بمنح ضمانات بلغت جملتها ٢٢٨ مليون جنيه مصري، وتتعاون المصارف مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لضمان المخاطر التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولإعداد دراسات الجدوى اللازمة للمناطق الجغرافية المختلفة القادرة على استيعاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتوفيرها للراغبين في إقامة تلك المشروعات.

١٦- وذكرت ممثلة غامبيا أن هناك عدة أسباب توضح تواضع حجم قطاع مؤسساتها، أولها وجود بدائل تجارية أعلى ربحا، مثل التجارة في السلع الأساسية؛ ثانيا من الصعب الحصول على الائتمانات أو خدمتها؛ ثالثا أن الهياكل الأساسية المصرفية المطلوبة لتحليل مخاطر الائتمان والمتابعة ضعيفة؛ رابعا أن المشاركة في رأس المال لا تعتبر بعد بديلا للتمويل قابلا للاستمرار؛ خامسا أن البنية الأساسية للبلد ما زالت غير كافية رغم تحسنها؛ وسادسا أن مستوى محو الأمية ما زال منخفضا. وعرقل من إنشاء قطاع مالي كفؤ عدد من المعوقات المتصلة بالسياسة حيث غاب الأخذ باستراتيجية مترابطة رغم وجود حواجز مؤسسية أيضا. وعلى الصعيد الفردي فإن المؤسسات القائمة من الصغر، سواء من حيث رأس المال أو الموارد البشرية، بحيث تستطيع تعبئة الوفورات على نطاق واسع. ومع الافتقار إلى وجود تعاون فيما بين المؤسسات، تعذر تحقيق وفورات الحجم الملازمة لأنشطة تعاونية مثل الإقراض بين المصارف وتجميع المخاطر. وفضلا عن ذلك هناك حواجز قانونية. وأشارت إلى أن ثمة حاجة إلى وجود بنية أساسية قانونية تنظم إنشاء وتشغيل الوسطاء الماليين والإشراف عليهم. وهناك أيضا الحواجز المالية. وبصرف النظر عن الحكومة، يوجد عدد قليل فقط من القوى الضخمة الفاعلة القادرة على تمويل إنشاء مؤسسات مالية. ويمكن العثور على بديل إذا ما قرر منشئو المشاريع توحيد جهودهم، لكن ليس من السهل تحقيق ذلك. إن الحواجز أمام تطوير منتجات جديدة وتلبية حاجات العملاء تتمثل في غياب المنافسة والريادة في المجتمع المالي.

الفصل الثاني

أعمال الجلسة العامة الثامنة (الختامية)

ألف - الإجراء الذي اتخذه الفريق العامل المخصص

١٧- أحاط الفريق العامل المخصص علما، في جلسته العامة الثامنة (الختامية) بالموجز الذي أعدته الأمانة للنقاط الأساسية التي نوقشت أثناء الدورة في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال، وقرر إرفاق الموجز بهذا التقرير (المرفق الأول).

١٨- وفي الجلسة العامة نفسها، المعقودة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، اعتمد الفريق العامل المخصص مشروع الاستنتاجات والتوصيات وقرر إدراجها في تقريره النهائي (للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات، انظر الجزء الأول أعلاه).

باء - البيانات الختامية

١٩- أعرب المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، في تهنئته الرئيس على رئاسته الممتازة للفريق، عن تقديره للمساهمات القيِّمة التي قدمها للدورة المشتركون والخبراء المشاركون. واسترعى الاهتمام إلى البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعنون "تعزيز تنمية المؤسسات والقدرة على المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال"، فأعرب عن ثقته في أن تخدم انجازات الفريق العامل كمدخل مفيد للمؤتمر.

٢٠- وأشاد المتحدث باسم **المجموعة باء** (السويد) بالرئيس للأسلوب البناء الذي أدار به الدورة، مظهراً كفاءة تبدت في عدم الحاجة إلى عقد دورة ثالثة.

٢١- وتحدث ممثل **أسبانيا** نيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، فشكر الرئيس والمشتركين والخبراء المشاركين والأمانة الذين كانت مدخلاتهم من الأهمية بمكان لإنجاح الدورة.

٢٢- وأشار المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي** (البرازيل) إلى المناقشات المفيدة التي جرت أثناء الدورة، ولا سيما بفضل الخبراء والمشاركين الذين شاركوا بأفكارهم وخبراتهم، وقال إن المعارف المستمدة من هذه المشاركة عملت على إقناع مجموعته بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الإقليمية. إن تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يكفل استدامة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وأعرب عن اعتقاد مجموعته بأن الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة في هذه الدورة ستشكل عونا كبيرا في الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع.

٢٣- ولاحظ ممثل **الصين** مع الارتياح أن الفريق العامل قد أنجز ولايته بنتائج تفيد بصفة خاصة الجهود من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن الخبرة والدراية اللتين عولج بهما هذا الموضوع، وخاصة نتيجة مساهمات الوفود من العواصم الوطنية، عملتا على إثراء المناقشات وعمقتا من فهم المشتركين للمسائل المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤- وقال المتحث باسم **المجموعة الآسيوية** (اندونيسيا) إن مجموعته تشاطر الصين في إشادتها بالرئيس لما قام به من دور في البدء ايجابيا على هذا النحو لمعالجة الموضوع، وخاصة تحديد مجالات تطوير السياسات بغية تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجالات التي يمكن فيها تدعيم التعاون الدولي.

٢٥- وقال ممثل **اليابان** إن الزعامة المتمكنة والمهارة اللتين أبداهما الرئيس قد مكنتا الفريق العامل من الوصول إلى نتيجة مرضية. وكان عمل أعضاء المكتب بالغ القيمة مثله مثل الورقات المتصلة بالموضوع والإرشاد المقدم من الأمانة.

٢٦- وأشاد ممثل **النرويج** بالرئيس على رئاسته للفريق العامل.

٢٧- وقال ممثل **أمانة وكالة التعاون الثقافي والتقني** إن وكالته تضم منظمات حكومية دولية ناطقة بالفرنسية بها ٤٧ عضوا مشاركا، وأضاف أنه وجد أن المناقشات أوضحت الكثير بالنظر إلى عزم وكالته على الشروع في تنفيذ برنامج متعدد الأطراف لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أقل البلدان نموا بصفة خاصة. وأعرب عن اقتناعه بأن المعلومات التي تبودلت أثناء الدورة ستشكل أساسا جم الفائدة لتطوير برنامج وكالة التعاون الثقافي والتقني مستقبلا في هذا الميدان.

٢٨- وأخذ **رئيس فرع الخصخصة وتنمية المؤسسات** الكلمة، فأعرب عن تقديره للمساهمة القيمة التي قدمها الخبراء والمشاركون في الدورة. وأعرب عن اقتناعه بأن العملية التي عني بها الفريق العامل مفيدة للغاية. وهناك قدر كبير من "القيمة المضافة" الناتجة عن الدروس المستقاة والرؤى المستقبلية المكتسبة من تبادل الخبرات الوطنية. وأضاف أنه يمكن من هذه الممارسة اختيار عناصر السياسة العامة و"أفضل الممارسات"؛ وهناك بالفعل شواهد مشجعة على استخدام نتائج مداولات الفريق العامل لصياغة السياسة العامة على الصعيد الوطني.

٢٩- وقال **الرئيس** إنه يشعر بغبطة بالغة لرئاسته هذا التبادل الثري والبنّاء للآراء. وأعرب عن اعتقاده بأن المناقشات قد ساعدت على تشكيل مفاهيم مشتركة فضلا عن تبديد بعض المفاهيم الخاطئة. لقد شكلت الجلسات عملية تعلُّم ومشاركة مفيدة شملت تنوعاً في الخبرات مثل الطرق المختلفة التي يمكن بها تعبئة المدخرات وكيفية توليد إقراض طويل الأجل، فضلا عن أفكار كثيرة أخرى مفيدة يمكن للممارسين تطبيقها في البلدان الأعضاء. ثم استرعى الاهتمام إلى لياقة العمل الحالي لمجالات أخرى، مورداً بصفة خاصة جهد الخصخصة الذي يجري قدما في بعض البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال. كما أُتيحت للمشتركين في الدورة فرصة للتعرف على شتى تدابير الدعم في أنحاء العالم، بما فيها تلك التي توفرها المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. وأشار إلى أن هذه الدراسة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم كانت الأولى من نوعها على الصعيد الدولي وثبتت قيمتها بالفعل، بالحكم على تطبيق النتائج على بلده وفي أماكن أخرى. وتم تحديد عدد من المجالات باعتبارها تستحق مزيدا من المتابعة وسيُسترعى اهتمام مجلس التجارة والتنمية إلى هذه المقترحات. وأعرب عن ثقته في أن تساعد هذه المقترحات بشكل بنّاء وصادق، قبل الأونكتاد التاسع وأثناء انعقاده وبعده، في تركيز الاهتمام على القطاع الهام الذي تشكله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لأنها المحرك الفعلي الذي يدفع الاقتصاد في معظم البلدان.

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٣٠- افتتح الرئيس الدورة الثانية للفريق العامل المخصص في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣١- ذكّر **الرئيس** بأن الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية انتخب في دورته الأولى التي عـُقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٥ مكتباً يتألف من رئيس وخمسة نواب للرئيس ومقرر، على أساس أن يظلوا في مناصبهم طيلة مدة الفريق العامل المخصص. وبذلك كان أعضاء مكتب الدورة الثانية كما يلي:

الرئيس:	السيد انطوني هيل	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد ج. يامباو	(الفلبين)
	السيد ر. فيبر	(سويسرا)
	السيد ف. سكلياروف	(الاتحاد الروسي)
	السيد م. محمد سالم	(مصر)
	السيدة ف. فونسيكا	(فنزويلا)
المقرر:	السيدة هـ . بوث دي جيوفانّي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٢- أقر الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الخامسة (الافتتاحية) جدول أعماله المؤقت (TD/B/WG.7/5) كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التفاعلات بين تنمية مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية:

(أ) توليد المدخرات المحلية

(ب) الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل

٤- تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعماً لوضع سياسة تعزيز دور مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

٣٣- وفي الجلسة نفسها، قرر الفريق العامل المخصص بحث البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله في اجتماعات غير رسمية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٤- قرر الفريق العامل المخصص ألا يعقد دورة ثالثة وأن يستكمل بالأحرى أعماله في الدورة الثانية. كما قرر اعتماد مشاريع الاستنتاجات والتوصيات كما وردت في الوثيقة TD/B/WG.7/L.4 وقرر إدراجها في تقريره النهائي. وللإطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات، انظر الجزء الأول أعلاه.

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٥- اعتمد الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الثامنة (الختامية) المعقودة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ مشروع تقريره (TD/B/WG.7/L.3) وأذن للمقرر باستكمال التقرير النهائي لكي تتجلى فيه أعمال الجلسة العامة الختامية. ولاحظ الفريق العامل المخصص أن مشروع جدول محتويات التقرير النهائي قد عُمم في اجتماع غير رسمي. وبذلك يشمل التقرير النهائي مقدمة، والاستنتاجات والتوصيات، والتقرير عن أعمال الدورة الثانية ومرفقات.

المرفق الأول

موجز أعدته الأمانة للنقاط الأساسية المثارة في المناقشات

تحديد المجالات التي يمكن فيها تقوية التعاون التقني دعما لوضع سياسة تعزيز دور مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

(البند ٤ من جدول الأعمال)

مقدمة

١- إن تنمية القطاع الخاص هو مجال له أولوية في التعاون التقني بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من ناحية، وبين شركائها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من ناحية أخرى. وإلى جانب تقديم المانحين دعمهم لبرامج تحسين البيئة الاقتصادية الكلية وإطار السياسة العامة والإطار التجاري من أجل تنمية المشاريع التجارية، يقدم المانحون أيضا دعما مباشراً لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين مبلغ ٥٧ بليون دولار قدمتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في شكل معونة إنمائية في عام ١٩٩٤، خُصص ١,٥ بليون دولار مباشرة لبرامج تستهدف خلق وتنمية الشركات الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر.

٢- ومع ذلك، ورغم أهمية هذه المعونة وخاصة لأقل البلدان نموا التي تظل المعونة الخارجية تمثل لها مصدرا كبيرا للموارد من أجل التنمية، إلا أنها أقل أهمية من التجارة، إذ أن حصائل النقد الأجنبي من صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات تصل إلى نحو ٤٠٠ ١ بليون دولار. وفي هذا المنظور، فإن تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى أسواق البلدان المتقدمة ومواصلة فتح أسواقها الخاصة من شأنه أن يدر فوائد أكبر. وعليه فإن ثمة حاجة إلى أن يركز التعاون التقني على جانب تنمية التجارة، بما في ذلك تهيئة البيئة الصحيحة لتنمية مؤسسات منافسة في كل من الأسواق المحلية والأجنبية.

٣- لقد كانت نتائج برامج التعاون التقني على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي غير متكافئة. ففي حين أُحرز بعض النجاح مثلا في مجال تعزيز نقل التكنولوجيا والدراية الفنية، إلا أن هبوط معدل الاحتفاظ بالمهارات في بعض البلدان مال إلى الإنتقاص من النتائج المتحققة. كما أدى نقص التنسيق فيما بين المانحين إلى حالات تجاوزت فيها المشاريع اللازم تنفيذها القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي. وحدث تحول في السياسة العامة في اتجاه تطوير الخبرة المحلية وبناء المؤسسات تعزيزاً للاستدامة. كما حظي تعزيز الروابط بين الشركات المانحة والشريكة باهتمام متزايد.

٤- وقد طور مانحون شتى خبرة متخصصة تتصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على مر السنين استجابة لأولويات المعونة واحتياجات البلدان الشريكة. وهكذا "تخصصت" فنلندا في التدريب وترويج التجارة، وتخصصت الولايات المتحدة في استحداث نهج مبتكرة لتنمية الأنشطة التجارية الصغيرة والمؤسسات المتناهية الصغر، وتخصصت كندا والاتحاد الأوروبي في تعزيز الروابط فيما بين الشركات، في

حين تخصصت ألمانيا في تنمية الجماعات المعتمدة على الجهد الذاتي، وتخصصت سويسرا والمملكة المتحدة في نقل التكنولوجيا.

ألف - إطار السياسة العامة والإطار التجاري لتنمية المؤسسات

٥- إن تهيئة ظروف اقتصادية كلية مواتية ووضع إطار سليم للسياسة العامة والتجارة من شأنهما أن يحدثا فارقا حيويا في تعزيز ثقة وتنمية النشاط التجاري، والتشجيع على تعبئة الموارد وتيسير الإقراض طويل الأجل للمؤسسات، وكلها تستطيع الإسهام في تعميق وتنويع القطاع المالي. كما أن تخفيض أو إلغاء المراقبات الحكومية المفرطة من شأنه أن يشجع على بدء النشاط التجاري وتعزيز المنافسة والسماح لمنظمي المشاريع بتركيز طاقاتهم ومواردهم على كسب الأسواق بدلا من محاولات التغلب على العقبات البيروقراطية. وكل هذه العوامل قد تؤثر أكثر من التمويل على تنمية أو بقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن التمويل وحده لا يكفي إذا كانت قدرات المؤسسات قاصرة أو إذا لم تتح للشركة فرصة الحصول على المعلومات أو التكنولوجيا الأساسية المتعلقة بالأسواق. وهكذا قد تكون هناك حاجة إلى تدابير مناسبة في مجالات السياسة العامة والدعم لمعالجة بعض المشاكل الداخلية للشركات، بما في ذلك توفير التدريب لدعم قدرات المؤسسات على التخطيط أو حشد التمويل الخارجي (من خلال إعداد الوثائق المناسبة لطلبات القروض مثلا)، وتعزيز الروابط فيما بين الشركات وتوفير الخدمات الإرشادية الرامية إلى تحسين فرص الحصول على معلومات أو تكنولوجيا الأسواق.

٦- وفي فرنسا شمل تحسين إطار السياسة العامة والإطار التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من جملة أمور، تقديم إعفاء ضريبي لنحو ٠٠٠ ٨٠ مؤسسة مؤهلة متناهية الصغر وتبسيط الأنظمة لتيسير بدء قيام مشاريع صغيرة.

٧- كما أن تحسين إطار السياسة العامة والإطار التجاري يعني ضمنا شفافية الأدوات الأطارية واستقرارها والقدرة على التنبؤ بها.

باء - الدعم المؤسسي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٨- إن تنمية روح المبادرة وتدعيم قدرات المؤسسات من خلال البرامج التدريبية أمران أساسيان لتنمية الشركات بنجاح. وبوسع الحكومة أن توفر هذا التدريب بنفسها أو تشجع عليه، وذلك مثلا بتوفير الحوافز المالية أو الضريبية للتدريب داخل الشركات. كما يمكن للمانحين توفير هذا التدريب. فمثلا توفر اليابان المساعدة باستقبال المتدربين أو إعارة مديري الشركات الكبرى للعمل في شركات البلدان المتلقية. ووضعت المكسيك دورات تدريبية على الإدارة في بلدان شتى بأمريكا الوسطى كجزء من مساعدتها لهذه البلدان.

٩- وتشمل الجوانب الأخرى للدعم المؤسسي تدابير من أجل تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم على المعلومات وعلى الخدمات الاستشارية. وفي الحالة الأولى يمكن لبرنامج الأونكتاد المعني بالكفاءة في التجارة أن يؤدي دوراً هاماً. وتنشئ المكسيك، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قاعدة بيانات بالتعاقد من الباطن عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكين المؤسسات المكسيكية الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاتصال بالشركاء المحتملين في أجزاء أخرى من العالم. وفي سلوفاكيا، تتعاون الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع شبكات المعلومات

التجارية وقواعد البيانات الأوروبية من خلال مركز أوروبي للمعلومات أنشئ في الوكالة. كما توفر الوكالة تبادلا بتعاقد من الباطن لتيسير عمليات الربط بين الشركات المحلية والأجنبية.

١٠- ويزداد الاتجاه في برامج المانحين إلى تدعيم القدرة المؤسسية ليس فقط لمعالجة القضايا الاقتصادية الكلية المتعلقة ببيئة السياسة العامة من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بل أيضا معالجة القضايا الاقتصادية الجزئية المتعلقة بأداء الأسواق. كما يزداد التركيز على تشجيع قيام حوار في مجال السياسة العامة بين القطاع العام والمنظمات الشعبية المحلية، فضلا عن توجيه أنشطة التعاون التقني من خلال قنوات هذه المنظمات الأخيرة.

١١- وهناك مجال آخر للدعم هو تقوية قدرات البحوث في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية عن طريق أمور منها الربط الشبكي لمعاهد البحوث في البلدان النامية، سواء فيما بينها أو مع معاهد بحوث البلدان المتقدمة. وثمة مجال آخر يمكن فيه توفير الدعم هو إنشاء مؤسسات لتعزيز معايير النوعية وتنفيذ مراقبة النوعية.

جيم - تعزيز الروابط فيما بين الشركات وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٢- يمكن للروابط فيما بين الشركات، والتي تعزَز عن طريق أمور منها المشاريع المشتركة والتحالفات الاستراتيجية وترتيبات حقوق التمثيل والتعاقد من الباطن، أن تمارس دوراً هاماً في تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال رفع المستوى التكنولوجي وتنمية التجارة. وكمثال على ذلك، أدى نحو ٣٥ ٠٠٠ مشروع مشترك بين المؤسسات البلدية والقروية الصينية إلى توليد نوع ٤٠ مليون دولار من الصادرات في عام ١٩٩٤.

١٣- وهناك مثال على تعزيز الروابط بين الشركات بدعم من المانحين هو المشروع الهندي - الألماني لتعزيز الصادرات الذي ساعد على قيام تعاون أوثق وروابط توريد أقوى بين الشركات الهندية والألمانية، لا في القطاعات التقليدية فحسب مثل صناعة الأحذية والسلع الجلدية، الخ، بل أيضا في المنتجات كثيفة التكنولوجيا مثل برامج الحواسيب ومكونات السيارات والمسبوكات. وتساعد هذه الروابط الشركات الهندية على رفع مستوى قدراتها التكنولوجية وتحسين قدرتها على المنافسة. وفي الوقت نفسه، يسهم المشروع، بالإبقاء على حوار للسياسة الاقتصادية مع واضعي السياسات الرسمية، في تحسين بيئة السياسة العامة والبيئة التنظيمية للمصدرين الهنود.

١٤- ويكتسب تعزيز هذه الروابط أهمية خاصة للبلدان الأفريقية بالنظر إلى المشاكل الخاصة التي تواجه مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل عدم كفاية فرص الحصول على التكنولوجيا ومعلومات الأسواق.

دال - مجالات تتطلب مزيداً من العمل

١٥- هناك ثغرات معينة يمكنها أن توفر مجالات لمزيد من العمل من جانب المنظمات الدولية والوكالات المانحة بالبلدان المتقدمة على السواء.

١٦- فهناك مجال يتعلق ببناء القدرة التحليلية والبحثية في فرادى البلدان وذلك مثلا من أجل تحليل أسباب أوجه قصور أو إخفاق الأسواق، وآثار السياسات الاقتصادية الكلية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفعالية تدابير السياسة والدعم مثل الحوافز فيما يتصل بأهدافها وتكاليفها، وأثر قوانين وأنظمة النشاط التجاري على روح المبادرة وتنمية النشاط التجاري، بما يشمل القطاع غير الرسمي، فضلا عن صياغة طرائق من أجل التحسين.

١٧- ويتصل مجال آخر بنقص المعلومات عن أنشطة التعاون التقني دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفعاليتها. وتقوم بلدان شتى أو تجمعات للتكامل، بما فيها اليابان والاتحاد الأوروبي، بنشر تقارير سنوية، لكن لا يوجد تقرير شامل عن مختلف أنواع الأنشطة المضطلع بها في مختلف أنحاء العالم. ومن شأن هذا التقرير أن يفيد في تحقيق فهم أفضل للأنشطة المضطلع بها دعما لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلا عن تحليل السياسات الصناعية ذات الصلة. كما لا يوجد محفل لتبادل المعلومات بشأن هذه الأنشطة، وتقييم فعاليتها في ضوء التجارب المكتسبة والتثبت من آراء البلدان والمؤسسات المتلقية. وفي أغلب الحالات لا تكون هذه الآراء معروفة حتى على الصعيد الثنائي. إن تبادل هذه المعلومات أمر لازم للتأكد من الجوانب التي تنجح وتلك التي تفشل في برامج التعاون التقني، وذلك من أجل تصميم برامج أكثر فعالية. إن التركيز المتعدد الأطراف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يتضح من عمل الفريق العامل المخصص، هو أمر جديد ومفيد، وإن كان يتعين تحقيق المزيد في هذا الصدد.

١٨- وتيسيراً لقيام روابط فيما بين الشركات، هناك حاجة إلى تعزيز المعايير لتبادل المعلومات بما يساعد على توحيد معايير البيانات ومقارنتها وزيادة كفاءة تدفق المعلومات.

التفاعلات بين تنمية مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والنظم المصرفية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

ألف - تولـيد المدخرات المحلية

١٩- يضطلع منظمو المشاريع المحليون بدورٍ ريادي في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وخلق فرص العمل من خلال عملياتهم وتعبئة مواردهم الشخصية. وفي معظم البلدان يقوم منشئو مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بتمويل جزء كبير من رأس المال الأولي لأنشطتهم التجارية بمدخراتهم الشخصية ومدخرات أقاربهم وأصدقائهم الحميمين؛ وفيما يتعلق بالتوسع تكون الإيرادات المعاد استثمارها هي مصدر الأموال الرئيسي. وعليه يمكن التشجيع على إعادة الاستثمار من خلال منح حوافز ضريبية، وذلك مثلا عن طريق منح استقطاعات ضريبية على هذه الإيرادات من أجل إعادة الاستثمار.

٢٠- بالإضافة إلى مدخرات منظمي المشاريع، تعتمد إلى حد كبير تعبئة مدخرات الأسر المنزلية من أجل تمويل مؤسسات المشاريع على استقرار الأحوال الاقتصادية الكلية، ووجود مؤسسات وآليات ذات كفاءة لجذب المدخرات، وإطار للسياسة العامة والتجارة يحفز على الثقة. وفي اليابان يسهم نظام الإدخار البريدي في تعبئة المدخرات الصغيرة بفعالية، بالنظر إلى قرب مكاتب البريد من المدخرين في الأسر المنزلية. وفي

بلدان أخرى تجتذب مصارف الإدخار، مثل مصرف غرامين في بنغلاديش ومصرف بانكوسول في بوليفيا فضلا عن رابطات التوفير والإقراض المشتركة للقطاع غير الرسمي، صغار المدخرين، وإن كانت الأموال المحصلة حتى الآن تسمح فقط بمنح قروض صغيرة جدا بأجل استحقاق على فترات قصيرة. إن استحداث نظام للمصارف القائمة على المجتمعات المحلية والتركيز على الاتصالات الشخصية بين المصارف والعملاء من شأنهما أن يسهما في زيادة تعبئة المدخرات الصغيرة والانتقال إلى آجال استحقاق أطول لصالح المقترضين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما يمكن استخدام صناديق المعاشات التقاعدية لتعبئة الموارد من أجل استثمارها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إن تحسين الروابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي من شأنه أن يفضي إلى توليد مدخرات أعلى وإلى توافر وساطة مالية أكفأ.

باء - تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢١- من الصعب تعميم الاحتياجات التمويلية الماسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه الاحتياجات ستعتمد على مرحلة نمو الشركة وأنشطتها والبيئة الاقتصادية الكلية. وبالنظر إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تُنشأ من خلال المدخرات الشخصية للمالكين، فإن أهم احتياج تمويلي في المرحلة المبكرة هو توافر ائتمان قصير الأجل لرأسمال التشغيل. وفي مرحلة لاحقة قد لا تكفي الإيرادات المحتجزة لتمويل تنمية الشركات وتوسعها، وعليه ستكون الحاجة ماسة إلى قروض إضافية طويلة الأجل ومساهمين إضافيين. وستحتاج المؤسسات الموجهة إلى أسواق التصدير إلى تمويل الصادرات في حين تحتاج المؤسسات المعتمدة على معدات ومواد مستوردة إلى قروض بالعملات الأجنبية. واكتسبت بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال خبرات إيجابية في الإعداد لاستخدام تسهيلات ائتمانية بالنقد الأجنبي وذلك مثلا مع المصرف الياباني للتصدير والاستيراد وبرنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا التابع للاتحاد الأوروبي.

٢٢- وفي البلدان النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال، يندر التمويل طويل الأجل لأن النظام المالي المحلي يوفر أساساً، إن لم يكن على سبيل الحصر، تمويلا قصير الأجل في وجه الشكوك العالية. إن مشكلة تأمين تمويل طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستحق اهتماما خاصا. إن مجال تغيير آجال الاستحقاق الذي يمكّن من توجيه المدخرات المنزلية المحلية إلى إقراض أطول أجلا عن طريق وسطاء ماليين محليين يعتمد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وعلى بيئة سليمة للسياسة التجارية.

جيم - العقبات أمام فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل

٢٣- لوحظ أن نقص فرص الحصول إلى التمويل لا يكون في حالات كثيرة جدا هو العامل الأهم الذي يعطل نمو وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ بل يتمثل هذا العامل بالأحرى في نقص القدرات الإدارية مثل المهارات في تقدير تكاليف المدخلات والتسويق والتعبئة والتغليف وإعداد الحسابات. وثمة عامل آخر هو ضلوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أنشطة كفاف كتلك التي لم تطورها بعد الأسواق التجارية.

٢٤- إن مشاكل القدرة على الاستمرار ونقص الدينامية من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يتجلى في معدلات الإخفاق العالية والتعرض الكبير لتغييرات الأسواق والتقلبات الاقتصادية، تشكل عوامل هامة تفسر السبب في افتقارها إلى الحصول على التمويل الرسمي. وكثيرا ما لا تمتلك المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الحجم المعلومات الكافية والفهم الوافي لإجراءات الاقتراض للحصول على قروض في القطاع المالي الرسمي. إن عدم القدرة على توفير الضمان أو الكفالة المطلوبين أو تقديم المستندات الكافية أو خطة مناسبة للنشاط التجاري تؤدي إلى استبعاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من القطاع المالي الرسمي. كما أن نقص التعاون والروابط فيما بين الشركات يضعف من موقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تجاه المؤسسات المالية. ومن ناحية أخرى قد يحجم صغار منظمي المشاريع عن الاتصال بالمؤسسات المالية بسبب عدم الثقة في الكشف عن المعلومات أو تشاطر الملكية.

٢٥- إن المشاكل المرتبطة بأوجه قصور الأسواق المالية تتصل أساسا بالصعوبات في تقدير مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتكاليف الإدارية العالية لإقراض هذه المؤسسات. ولا تمتلك المؤسسات المالية معلومات كافية ومعرفة كافية بخواص صغار المقترضين وتحجم عن الاستثمار في احتياز هذه المعلومات. وبسبب التكاليف العالية الواردة، فإن الحجم الصغير للقروض لا يضمن مستوى ربحية يكفي لتغطية التكاليف الإدارية، بما في ذلك تكلفة رصد سداد القروض. وفي غياب شبكات جيدة للاتصالات الشخصية، تكون تكلفة احتياز المعلومات من أجل تقدير المخاطر ورصد عمليات سداد الديون عالية. كما أن شروط الضمان الإضافي كثيرا ما تكون شديدة الصرامة، وخاصة إذا كان المطلوب هو ضمان إضافي للأرض.

٢٦- وفي البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، كثيرا ما لا يراعي التنظيم المؤسسي للقطاع المالي الرسمي بصفة خاصة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حالات كثيرة، وبسبب النفقات الإدارية والتكاليف العالية لإنشاء وصيانة الفروع، لا تصل الشبكات المصرفية في أغلب الأحيان إلى السكان في المناطق الريفية النائية. إن استخدام شبكات مكاتب البريد، كما يحدث بالفعل في حالات كثيرة، يوفر تسهيلات لمصارف الإدخار (كما في المملكة المتحدة واليابان) تسمح بالوصول إلى المناطق النائية بتكلفة أقل. إن نقص المؤسسات المتخصصة وأسواق رأس المال المساهم التي تتعامل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا يساعد على تأمين تمويل كاف طويل الأجل.

٢٧- ويمكن استقاء دروس من تجربة بعض البلدان في تنظيم نظمها المالية، وخاصة في تيسير فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. ففي اليابان مثلا يتم تجزئة النظام المالي، إذ تُنشأ مؤسسات مختلفة تحت إرشاد الحكومة للإستجابة لاحتياجات مختلفة مثل منح الائتمان طويل الأجل، وتمويل التجارة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الخ. وفي هذا السياق تم استحداث مؤسسات مالية متخصصة والأخذ بإقراض قائم على السياسة العامة لتخصيص الائتمان إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما توجد مؤسسات متخصصة لتمويل مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان الآسيوية الأخرى وفي بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال مثل سلوفاكيا. وفي نيجيريا بدئ في برنامج لإنشاء مصارف مجتمعية في عام ١٩٩٠. إن حملة أسهم هذه المصارف، وخاصة المنظمات المالية غير الرسمية مثل جمعيات الإدخار، ينتمون إلى المجتمع المحلي. ويقومون بتعبئة المدخرات من الأفراد والرابطات ومصادر أخرى، بما في ذلك قروض المصارف التجارية، ويقرضون صغار المقترضين في المناطق الريفية وفي مؤسسات المشاريع المتناهية الصغر في المراكز الحضرية. وفي هذا الصدد يمكن أن تؤدي الاتصالات الشخصية الجيدة دوراً فعالاً في تعبئة المدخرات وتحقيق معدلات سداد عالية.

٢٨- ويمكن أن تؤدي السياسات الحكومية إلى إضعاف فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يقوض من ثقة المستثمرين في الاقتصاد وقد يؤدي بالمدخرين من الأسر المنزلية إلى احتياز أرصدة نقدية مفرطة من العملات الصعبة أو نقل كثير من ثروتهم المالية إلى الخارج. وهذا يؤدي إلى تقصير الأفق الزمني للأنشطة التجارية، بما في ذلك الإقراض من جانب المصارف التجارية. وتؤدي معدلات التضخم العالية إلى أسعار فائدة عالية لا تشجع الاستثمارات وتعتصر أرباح المؤسسات وتجعل تكاليف الإقراض باهظة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ناحية أخرى فإن برامج التكيُّف الهيكلي كثيراً ما يصاحبها عسر ائتماني مما يجعل التمويل أشد ندرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة حين تكون الشبكات المحلية للوساطة المالية الرسمية وغير الرسمية أقل تطوراً.

٢٩- إن المراقبات الحكومية على المؤسسات المالية من خلال تحديد أسقف لأسعار الفائدة أو فرض رقابة ائتمانية مباشرة قد تشكل تمييزاً ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فأسقف أسعار الفائدة لا تسمح للمصارف بتأمين هوامش عالية بما يكفي لتغطية تكاليف معاملات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكثيرا ما تحابي السياسات الائتمانية الموجهة قطاع المؤسسات الضخمة على حساب الأنشطة التجارية الصغيرة.

٣٠- وقد تؤدي بعض أشكال الحوافز الضريبية دون قصد إلى تمييز ضد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلا قد تؤدي سياسة منح استقطاعات ضريبية على المدخرات المودعة في صناديق المعاشات التقاعدية، مع عدم إجراء استقطاع ضريبي على استثمار الأرباح المحتجزة في المشاريع التجارية، إلى عدم تشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دال - الروابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي

٣١- يستجيب القطاع المالي غير الرسمي، الذي كثيرا ما يتسم بالمرونة والسرعة وبانخفاض تكاليف المعاملات، لاحتياجات تلك القطاعات من السكان المستبعدة من القطاع الرسمي. وبوجه عام تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة المؤسسات المتناهية الصغر، جل العملاء. وبالرغم من عدم وجود أي إطار تنظيمي وشروط دنيا للضمان، يظهر القطاع غير الرسمي في حالات كثيرة معدلات تخلف عن السداد أقل من القطاع الرسمي. وقد يفسر هذه النتيجة وجود تدقيق أكبر لمقدمي الطلبات ورصد أشد صرامة للقروض، وهو ما يتيحه قرب مواقع الإقامة والعمل للمقرضين والمقترضين ووجود علاقات شخصية ومجتمعية وثيقة. كما أن "كفالة النظير" من جانب سائر أعضاء المجتمع المحلي لها فعاليتها في ممارسة الانضباط على الدائنين لسداد القروض.

٣٢- ومع ذلك فإن حجم القروض المقدمة للمقترضين غير الرسميين صغير جدا وكثيرا ما تكون التكلفة عالية. إن إنشاء روابط بين القطاعات المالية غير الرسمية والرسمية إما لممارسة أنشطة الادخار أو العمليات الائتمانية، بالاستفادة من شبكة معلومات القطاع غير الرسمي واستخدام تسهيلات الإقراض في القطاع الرسمي، قد يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات وأسعار الفائدة المفروضة على القروض. ويمكن تشجيع هذه الروابط بإطار تنظيمي مناسب أو إنشاء شبكة للدعم.

هاء - التدابير الحكومية لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٣٣- للحكومة دور تؤديه في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستعتمد الأشكال التي يتم بها تقديم الدعم الحكومي على الظروف الخاصة لمختلف البلدان. وبوجه عام تستخدم الحوافز الضريبية وغير الضريبية معا. ولهذه الحوافز دائما عنصر إعانة وتأخذ باعتبارات العدالة والكفاءة. وتتضمن الحوافز الضريبية تدابير متنوعة من الاستقطاعات الضريبية للتشجيع على قيام مؤسسات جديدة، والاستثمار في البنية الأساسية، وأنشطة البحث والتطوير، إلخ. أما الحوافز غير الضريبية فتشمل إنشاء تسهيلات لإعادة التمويل وإعادة الخصم، ومؤسسات مالية خاصة لإقراض مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومصارف ضمان الائتمان ومخططات التأمين، ورأس المال المساهم، إلخ. وفي الحالات التي تعمل فيها مؤسسات كثيرة صغيرة ومتوسطة الحجم خارج النظام الضريبي الرسمي، قد تكون الحوافز غير الضريبية أكثر فعالية من الحوافز الضريبية.

٣٤- وتركن بعض الحكومات إلى مراقبات انتقائية على الائتمان، فتفرض حصص إقراض على المصارف التجارية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم. إن نتائج عمليات التدخل هذه متباينة. لقد نجحت هذه السياسة في زيادة التمويل المتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان، إلا أنها أدت في بلدان أخرى إلى سلسلة من التخلف عن الدفع وإلى خسائر للبنوك.

٣٥- وثمة شعور عام بأن إنشاء مؤسسات مالية متخصصة يسهم بشكل مفيد في تعزيز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل. وكثيرا ما تورَد حالة اليابان باعتبارها حققت نجاحا واضحا في هذا الصدد.

٣٦- ويمكن تدعيم دور مصارف التنمية والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بإتاحة تسهيلات إعادة التمويل للوسطاء الماليين عن طريق السماح لهذه الهيئات بالاستفادة من موارد الأسواق المالية المحلية.

٣٧- وفيما يتعلق بمسألة إعانات القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هناك حاجة إلى موازنة التكاليف والفوائد، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والبيئية. وبوجه عام لا يمكن تبرير الإعانات إلا إذا فاقت الفوائد التكاليف على المدى الطويل، رغم أن مشاكل قياس الفوائد طويلة الأجل، بما في ذلك تعريف ما يشكل "طويل الأجل"، قد تجعل من الصعب إجراء تحليل للتكاليف مقابل الفوائد. وفضلا عن ذلك، فإن البرامج الائتمانية المعانة قد لا تثير فحسب المخاطر المعنوية بل قد تهدد أيضا قدرة هذه البرامج على الاستمرار. ولذا فإن هناك دعوة قوية إلى فرض رسوم تجارية، فضلا عن توجيه برامج ضمان الائتمان من خلال المؤسسات المالية التي تكون في وضع أفضل يسمح لها بتقدير المخاطر.

٣٨- وقد أظهرت تجارب مخططات ضمان الائتمان في مختلف البلدان نتائج متباينة. ففي البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، كانت هناك بعض المخططات الناجحة. ففي فرنسا مثلا أسهمت شركات ضمان الائتمان التبادلي (شركات الضمان التبادلي) ومخططات التأمين الممولة من المصارف والمؤسسات الصغيرة في جعل التمويل أكثر إتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي اليابان أيضا، توجد ٥٢ رابطة لضمان الائتمان على نطاق الأمة تشكل مشاريع مشتركة بين المؤسسات المحلية الحكومية والمالية؛ وتستفيد هذه الروابط المحلية لضمان الائتمان بدورها من تسهيلات التأمين والإقراض المقدمة من "شركة

التأمين على قروض الأنشطة الصغيرة" التي تسيطر عليها الحكومة. وفي المملكة المتحدة أُنشئ مخطط لضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أن مشكلة المخاطرة المعنوية شكلت مصدر قلق في رصد وتقييم المخطط. وفضلا عن ذلك اتخذت تدابير في محاولة لتقليل معدلات التخلف عن السداد بتيسير فرص حصول المقترضين على الخدمات الاستشارية التجارية التي يمكنها أن تساعد الشركات على التغلب على جوانب ضعفها الداخلي. وفي سلوفاكيا أُنشئ مصرف لضمان الائتمان في عام ١٩٩١، وهو أول مؤسسة من نوعها في بلد يمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية والوسطى.

٣٩- ومع ذلك ففي بلدان كثيرة لم تحقق الأموال المكفولة بالضمان المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نجاحا، إذ أن معدلات التخلف عن السداد كانت مرتفعة جدا. وفضلا عن ذلك كثيرا ما أدت الإدارة السيئة ومشاكل المخاطر المعنوية إلى عدم فعالية هذه الضمانات.

٤٠- وتم الأخذ بوسائل مبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان. فمثلا أنشأ مصرف بانكوميكست المكسيكي مرفقا لائتمانات التصدير يوفر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعاقد من الباطن مع شركات التصدير الأكبر حجما. وهنا مثال آخر هو خط الائتمان التجاري المحلي الذي تتيحه مصارف التنمية المكسيكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤١- وفيما يتعلق بالعمل المقبل، هناك مجال يتعلق بتحسين وتنويع القطاع المالي (مثل المصارف التجارية والوسطاء الماليين الآخرين والأسواق المالية) من أجل التشجيع على تنمية المؤسسات.

٤٢- وفضلا عن ذلك هناك حاجة إلى توفير محفل يمكنه أن يشجع على قيام حوار دولي فيما بين مقرري السياسة العامة ومنظمي المشاريع ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومصارف التنمية والمؤسسات المالية الأخرى فضلا عن المانحين، من أجل تبادل الخبرات واستقاء الدروس بشأن أمور منها الدعم المقدم من السياسة العامة والدعم المؤسسي، في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المرفق الثاني

اختصاصات الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية

عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة، وبوثيقة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، يقرر مجلس التجارة والتنمية، وقد أجرى استعراض وتقييم منتصف المدة لبرامج عمل الجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد، اللذين دعا إليهما الأونكتاد الثامن، أن ينشئ فريقا عاملاً مخصصاً معنياً بدور مؤسسات المشاريع في التنمية، تكون له الاختصاصات التالية:

١- ينبغي للفريق العامل تحليل العلاقة بين تنمية قدرة مؤسساتية محلية، لا سيما بصدد تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبين العملية الانمائية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة أقل البلدان نمواً.

٢- ينبغي للمواضيع المختارة للتحليل أن تشمل:

(أ) دور الدولة في إيجاد بيئة تمكن من تعزيز روح المبادرة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيما يتعلق بالمواضيع التالية:

'١' الإطار التنظيمي وهياكل الحوافز؛

'٢' تنمية الموارد البشرية؛

'٣' بناء المؤسسات والدعم المؤسسي؛

'٤' القطاع غير الرسمي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي؛

(ب) التفاعلات بين تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسواق المالية والأنظمة المصرفية:

'١' توليد المدخرات المحلية؛

'٢' الوصول إلى الأسواق المالية وغيرها من مصادر التمويل؛

(ج) تنمية الصادرات ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع إيلاء المراعاة الواجبة للميزات الممكنة الناشئة عن عملية العولمة؛

(د) تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون التقني دعماً لتنمية السياسات التي تعزز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- ينبغي لعمل الفريق العامل أن يجري في تتابع متدرج وفقاً للفقرات ٤٩ إلى ٦٠ من التزام كرتاخينا. وتمشيا مع ما هو منصوص عليه في التزام كرتاخينا، لا سيما في الفقرتين ١٨ و٤٧، ينبغي أن يستلهم الفريق العامل الحاجة إلى تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن مبادئ واستراتيجيات تدابير السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز الآفاق الانمائية للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية. وينبغي للفريق أن يوفر محفلاً لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء من أجل تمكينها من أجل استلهام الدروس المناسبة لصياغة وتنفيذ السياسات على المستويين الوطني والدولي ومن أجل التعاون الاقتصادي الدولي.

٤- ينبغي تنسيق عمل الفريق العامل مع عمل غيره من اللجان والأفرقة العاملة.

٥- ينبغي أن يكون عمل الفريق العامل مكملاً عمل الهيئات الدولية الأخرى مع مراعاة ضمان عدم حدوث ازدواج.

٦- يجوز للفريق العامل أن يوصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر في إنشاء أفرقة خبراء.

٧- يجوز للفريق العامل أن يتقدم بتقارير مرحلية ويرفع تقريره النهائي عن نتائج عمله إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

تقريرا الفريق العامل المخصص، والوثائق التي أعدتها الأمانة، والعروض القطرية وورقات الخبراء

الرمز		اللغة
	تقريرا الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية	
TD/B/42(1)/2 TD/B/WG.7/4	تقرير الفريق العامل المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية عن دورته الأولى	اللغات الست الرسمية
TD/B/42(1)/17 TD/B/WG.7/8	التقرير النهائي لفريق الخبراء المخصص المعني بدور مؤسسات المشاريع في التنمية المدرج فيه تقريره عن دورته الثانية	اللغات الست الرسمية
	- الوثائق التي أعدتها الأمانة -	
TD/B/WG.7/2	تهيئة بيئة تمكن من تنمية المؤسسات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	اللغات الست الرسمية
TD/B/WG.7/3	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الصادرات	اللغات الست الرسمية
TD/B/WG.7/6	القضايا المتعلقة بحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل	اللغات الست الرسمية
TD/B/WG.7/7	التعاون التقني لأغراض وضع سياسة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	اللغات الست الرسمية
	- العروض القطرية -	
TD/B/WG.7/Misc.1	كينيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.2	رومانيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.3	موروشيوس	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.4	غينيا	الفرنسية

الرمز		اللغة
TD/B/WG.7/Misc.5	النرويج	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.6	ألمانيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.7	ليتوانيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.8	تركيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.9	بوليفيا	الاسبانية
TD/B/WG.7/Misc.10	اثيوبيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.11	الصين	الانكليزية/الصينية
TD/B/WG.7/Misc.12	اندونيسيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.13	فرنسا	الفرنسية
TD/B/WG.7/Misc.14	كولومبيا	الاسبانية
TD/B/WG.7/Misc.15	كوستاريكا	الاسبانية
TD/B/WG.7/Misc.17	مصر	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.18	ماليزيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.19	سلوفاكيا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.20	نيجيريا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.22	فنلندا	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.23	المملكة المتحدة	الانكليزية
TD/B/WG.7/Misc.24	الجمهورية التشيكية	الانكليزية

- ورقات الخبراء -

تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

Mr. CHEE Peng Lim	Small and Medium Enterprises (SMEs) (E)
Mr. William FINSETH	SME Business Development and Export Trade (E)
Mr. Hussein KIARATU	Overview of SMEs Development in [United Republic of] Tanzania (E)
Mr. Zoltán ROMAN	The role of the State in creating an enabling environment for the promotion of SMEs: Notes on Hungarian experience (E)
Mr. José Carlos VIEIRA DE FIGUEIRDO	The Experience of SEBRAE - Rio de Janeiro

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

Epargne sans frontière	Le financement des petites et moyennes entreprises en Afrique: Le cas du Ghana, du Mali, de la Tunisie et du Kenya (UNCTAD/GID/17) (F)
Mr. Clemente RUIZ-DURÁN	Financing small and medium enterprises in Latin America (UNCTAD/GID/16) (E)
Mr. Gabriela SEDLAKOVA	Slovak Guarantee Bank: Principle and Mechanism of the Guarantee Option (E)
Mr. Akitoshi TAKATSUKI	Financial System and Economic Development in Japan (E)
Mr. Shamsuddeen USMAN	Financing of small and medium-scale enterprises (SMEs) (E)

المرفق الرابع

قائمة الخبراء المشاركين في الدورتين الأولى والثانية

الدورة الأولى

السيد تشي بينغ ليم، مدير مكتب التعاون الاقتصادي في أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا باندونيسيا

السيد وليم فينسيث، أخصائي في التنمية الاقتصادية شعبة الجنوب الأفريقي، بوكالة التنمية الدولية الكندية في كندا

السيد هالوارد هيرفيو، رئيس مكتب تحديث المشاريع، إدارة المهن، وزارة المشاريع والتنمية الاقتصادية، المسؤول عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة والمهن بفرنسا

السيد حسين كياراتو، رئيس الفريق الاستشاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، اتحاد الصناعات التنزانية، جمهورية تنزانيا المتحدة

السيد زولتان رومان، رئيس الرابطة الهنغارية للمؤسسات التجارية الصغيرة، هنغاريا

السيد خوزيه كارلوس فييرا دي فيغيريدو، المدير والمشرف على سابري (SABRAE) بريو دي جانيرو في البرازيل

الدورة الثانية

السيدة راوندي هالفورسون - كيفيدو، شعبة السياسات المالية والقطاع الخاص، ادارة التعاون الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، فرنسا

السيد دايتريتش كورث، رئيس شعبة، وزارة الاقتصاد الاتحادية، بون، ألمانيا

السيدة باتريشيا نالاتامبي، مسؤولة الدراسات، الادخار بلا حدود، باريس، فرنسا

السيد كليمنتى رويز دوران، كلية الاقتصاد، شعبة الدراسات العليا، المدينة الجامعية، المكسيك

السيدة غابرييلا سيدلاكوفا، مديرة، شعبة الادارة المصرفية، مصرف الضمان السلوفاكي، براتيسلافا، سلوفاكيا

السيد أكيتوشي تاكتسوكي، مدير، شعبة البحوث، مصرف ساكورا، طوكيو، اليابان

السيد شمس الدين عثمان، مدير عام، مصرف نال التجاري، لاغوس، نيجيريا

المرفق الخامس

العضوية والحضور[أ]

١- مـُثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	الصين
اثيوبيا	غامبيا
الأرجنتين	فرنسا
ألمانيا	الفلبين
اندونيسيا	فنزويلا
أوروغواي	كوبا
البرازيل	مصر
بولندا	المغرب
تايلند	المكسيك
تركيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
تونس	النرويج
جامايكا	نيجيريا
الجزائر	الهند
الجمهورية التشيكية	هندوراس
جمهورية تنزانيا المتحدة	هولندا
رومانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
زمبابوي	اليابان
سلوفاكيا	اليونان
سويسرا	

٢- ومـُثلت الدول الأخرى التالية الأعضاء في الأونكتاد بمراقبين في الدورة:

اسباني	السويد
ألبانيا	العراق
ايران (جمهورية - الإسلامية)	كوستاريكا
بوليفيا	المملكة العربية السعودية
ترينيداد وتوباغو	ميانمار
سري لانكا	نيبال
السلفادور	هنغاريا

(أ) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة الثانية، انظر TD/B/WG.7/INF.2. وللاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة الأولى، انظر TD/B/WG.7/INF.1.

٣- ومـُثلت في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ومـُثل في الدورة أيضا مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات.

٤- ومـُثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية:

منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي

ومـُثلت في الدورة أيضا منظمة التجارة العالمية.

٥- ومـُثلت في الدورة كذلك المنظمات الحكومية الدولية التالية:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٦- ومـُثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

- - - - -